



Distr.:  
General

ICCD/CRIC(1)/2/Add.3  
2 September 2002  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية  
الدورة الأولى  
٢٩-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢  
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية، عملاً بالفقرة ٢ (أ) و(ب) من المادة ٢٢  
من الاتفاقية، وبالمادة ٢٦ منها

استعراض التقارير التي أعدتها البلدان الأطراف المتأثرة في أفريقيا عن تنفيذ الاتفاقية،  
بما في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة  
والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

### إضافة

نواتج الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف المتأثرة في أفريقيا

مذكرة مقدمة من الأمانة

### المحتويات

| الصفحة | الفقرات |  |
|--------|---------|--|
| ٢      | ١٣-١    | تنظيم الاجتماع ..... أولاً-                    |
| ٢      | ٢-١     | افتتاح الاجتماع ..... ألف-                     |
| ٢      | ٣       | انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين ..... باء- |
| ٢      | ١١-٤    | اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ..... جيم-   |
| ٤      | ١٢      | الحضور ..... دال-                              |
| ٤      | ١٣      | الوثائق ..... هاء-                             |
| ٥      | ٢٤-١٤   | ملخص المناقشات ..... ثانياً-                   |
| ٧      | ١٠١-٢٥  | الاستنتاجات والتوصيات ..... ثالثاً-            |

### المرفقات

|    |       |   |
|----|-------|---|
| ١٩ | ..... | التحضير للدورة الأولى للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية ..... الأول- |
| ٢١ | ..... | قائمة المشاركين ..... الثاني-   |

## أولاً- تنظيم الاجتماع

### ألف- افتتاح الاجتماع

- ١- عقد الاجتماع الإقليمي الأفريقي التحضيري للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في ويندهوك، ناميبيا، من ١٥ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ونظمتها بصفة مشتركة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ووزارة البيئة والسياحة في ناميبيا، وقدمت الدعم المالي حكومات ألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، والنرويج.
- ٢- استُهل حفل الافتتاح بكلمة ألقاها الدكتور جاكى بادكوك، المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ناميبيا، الذي أشار إلى أنشطة البرنامج الإنمائي لدعم التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا. ثم أعقبها بيان أدلى به السيد أما آربا ديالو، الأمين التنفيذي لأمانة الاتفاقية، الذي قدم نظرة اجمالية عن حالة تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا، وسلط الضوء على الصلة بين الفقر والتصحر. كما أدلى ببيان رئيسي السيد الموقر بيتر ن. ليلونغا، نائب وزير البيئة والسياحة في ناميبيا، ممثلاً السيد الموقر فيليمون ماليما، وزير البيئة والسياحة في ناميبيا. فأوضح أن ناميبيا، نسبة لظروفها الجغرافية الخاصة، شديد التأثر بالجفاف وتدهور الأراضي، وهي تسلم بالتزاماتها في إطار الاتفاقية.

### باء- انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

- ٣- انتخب المشاركون السيد سيم شيكونغو (ناميبيا) رئيساً للاجتماع. وانتُخب السيد ستيفن موايا (أوغندا)، والسيدة ماريا لويزا لوبو ليما (الرأس الأخضر)، والسيد إيتين كابينغينيغي (بوروندي) نواباً للرئيس. كما انتُخب الدكتور إسماعيل حمدي محمود الباقوري (مصر) مقرراً للاجتماع.

### جيم- اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- ٤- أقر المشاركون جدول الأعمال المؤقت بصيغته التي اقترحها الرئيس. وانهقد المؤتمر بكامل هيئته في جلسة عامة.
- ٥- قدم السفير روغانين باو، رئيس المجموعة الأفريقية ورئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، عرضاً عن عملية التنفيذ على مختلف الأصعدة في أفريقيا، وأوجه التآزر مع المبادرات الدولية الأخرى، والخيارات الاستراتيجية لأفريقيا، والنواتج المتوقع صدورها من اللجنة. وعقب عرضه، قدمت أمانة الاتفاقية مقدمة عامة للعملية المؤسسية المؤدية إلى الدورة الأولى للجنة، وسلطت الضوء فيها على المسائل المواضيعية السبع الرئيسية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة، وأوجزت الدروس المستفادة من التقارير الوطنية البالغ عددها ٤٧ تقريراً التي قدمت إلى الأمانة.
- ٦- كما استمع الاجتماع إلى عروض للتقارير الوطنية من البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة التالية:

|                           |                             |             |
|---------------------------|-----------------------------|-------------|
| إثيوبيا                   | جمهورية أفريقيا الوسطى      | غينيا       |
| إريتريا                   | جمهورية الكونغو الديمقراطية | غينيا-بيساو |
| أنغولا                    | جيبوتي                      | كوت ديفوار  |
| أوغندا                    | الرأس الأخضر                | الكونغو     |
| بنن                       | رواندا                      | كينيا       |
| بوتسوانا                  | زامبيا                      | ليسوتو      |
| بور كينا فاسو             | زمبابوي                     | مالي        |
| بورووندي                  | سان تومي وبرينسيبي          | مدغشقر      |
| تشاد                      | السنغال                     | مصر         |
| تنزانيا                   | سوازيلند                    | المغرب      |
| توغو                      | السودان                     | ملاوي       |
| تونس                      | غابون                       | ناميبيا     |
| الجزائر                   | غامبيا                      | النيجر      |
| الجمهورية العربية الليبية | غانا                        | نيجيريا     |

وقدمت عروض في مجموعات حسب المناطق الجغرافية دون الإقليمية الأفريقية الخمس (غرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشمال أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي).

٧- استمع الاجتماع أيضا إلى التقارير دون الإقليمية التالية:

برنامج العمل دون الإقليمي لغرب أفريقيا وتشاد (قدمته اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل)

برنامج العمل دون الإقليمي لوسط أفريقيا (قدمته الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا)

برنامج العمل دون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي (قدمه اتحاد المغرب العربي)

برنامج العمل دون الإقليمي لشرق أفريقيا (قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)

برنامج العمل دون الإقليمي للجنوب الأفريقي (قدمه قطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)

٨- كذلك استمع الاجتماع إلى عروض للتقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف التالية:

|                   |        |
|-------------------|--------|
| ألمانيا           | فرنسا  |
| إيطاليا           | فنلندا |
| الجماعة الأوروبية | هولندا |

٩- كما استمع إلى عروض مقدمة من المنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والوكالات الدولية والمتعددة الأطراف التالية:

البنك الأفريقي للتنمية

الاتحاد الأفريقي

البنك الدولي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

متطوعو الأمم المتحدة

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة

مرصد الصحراء الكبرى والساحل

١٠- وعملا بالمقرر ١/م أ-٥، قام ممثل أفريقيا في لجنة العلم والتكنولوجيا وممثل الآلية العالمية باسداء المشورة وتقديم معلومات إلى الاجتماع.

١١- وخلال الاجتماع، عقدت ثلاث جلسات حوار تفاعلي بالتركيز على المسائل المواضيعية الرئيسية السبع التي حددها مؤتمر الأطراف الخامس. في الجلسة الأولى، جرت مناقشة المواضيع المؤسسة الثلاث، وهي: العملية القائمة على المشاركة، والترتيبات التشريعية والمؤسسية، والروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى. وجرى التركيز في جلسة الحوار الثانية على تعبئة وتنسيق الموارد المحلية، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة. وفي الجلسة الثالثة، جرى استعراض المسائل المواضيعية التقنية، وهي: إصلاح الأراضي المتدهورة، ونظم الرصد والتقييم والإنذار المبكر، والوصول إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة.

#### دال- الحضور

١٢- ترد قائمة الحضور في المرفق الثاني من هذه الوثيقة.

#### هاء- الوثائق

١٣- أُتيحت الوثائق التالية لكي ينظر فيها الاجتماع:

استعراض التقارير التي أعدها البلدان الأطراف المتأثرة في أفريقيا عن تنفيذ الاتفاقية،  
بما في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج  
المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

ICCD/CRIC(1)/2

- ICCD/CRIC(1)/2/Add.1(A) تولىف وتحويل أولى للمعلومات الواردة فى التقارير المقدمة من البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة
- ICCD/CRIC(1)/2/Add.1(B) التقدف المحرز فى إعداد وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمى فى أفريقيا
- ICCD/CRIC(1)/6 استعراض التقارير التى أعدتها البلدان المتقدمة الأطراف عما اتخذته من تدابير لمساعدة البلدان الأطراف المتأثرة فى جميع الأقاليم على إعداد وتنفيذ برامج عملها، بما فى ذلك معلومات عما قدمته البلدان المتقدمة الأطراف أو ما هى بصدد تقديمه من موارد مالية بمقتضى أحكام الاتفاقية
- ICCD/CRIC(1)/6/Add.1 تولىف وتحويل أولى للمعلومات الواردة فى التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف
- ICCD/CRIC(1)/7 استعراض المعلومات المقدمة من الأجهزة والصناديق والبرامج المعنية بمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية

### ثانيا- ملخص المناقشات

- ١٤- من بين البلدان الأفريقية الأطراف، البالغ عددها ٤٧ بلدا، التى قدمت تقاريرها الوطنية خلال فترة الموعد النهائى المحدد، حضر ممثلون عن ٤١ بلدا منها فى وندهورك، وقدمت الجهات المحورية الوطنية المعنية التابعة للاتفاقية ملخصات موجزة عن التقدف المحرز فى تنفيذ الاتفاقية. وقدام عرضا أيضا ممثل بلد قدم تقريره بعد الموعد النهائى. أما بالنسبة لبرامج العمل دون الإقليمية منها والإقليمية، فقد جرى عرض جميع التقارير التى قدمت ومناقشتها فى الاجتماع. وقد التزمت حل العروض المقدمة بالمبادئ التوجيهية التى وضعتها الأمانة، وركزت على المسائل المواضيعية السبع التى حددها مؤتمر الأطراف الخامس لاستعراض تنفيذ الاتفاقية.
- ١٥- كما قدم ممثلو البلدان المتقدمة الأطراف، والمنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والوكالات الدولية والمتعددة الأطراف عروضاً عن الدعم الذى قدمته إلى البلدان والمناطق دون الإقليمية الأفريقية منذ تقاريرها الأولى التى قدمت فى عام ١٩٩٩، بإعطاء أمثلة ملموسة على ذلك. وتركز النقاش على تقديم الدعم مستقبلا لأجل تنفيذ برامج العمل القائمة، وعلى الحاجة لتحسين إبلاغ سفارات الشركاء فى التنمية والممثلين الآخرين المقيمين فى أفريقيا بشأن مسار عملية تنفيذ الاتفاقية.
- ١٦- وجرى التركيز أثناء عرض التقارير وخلال جلسة الحوار التفاعلى الأولى على المسائل المؤسسية مثل العملية القائمة على المشاركة، والأطر القانونية والمؤسسية، والروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى.
- ١٧- فيما يتعلق بالعملية القائمة على المشاركة، أبلغت جميع البلدان عن إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين فى إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها. بيد أن ممثلى المنظمات غير الحكومية أعربوا عن رغبتهم فى زيادة مشاركتهم فى عملية تنفيذ

البرامج. ولاحظ المشاركون أيضا الحاجة لزيادة توعية القطاع الخاص بغية تعبئة دعمه للعملية. وتم الاتفاق على أن المشاركة يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا شددت الحكومات بوضوح أكبر على أنها تعمل في خدمة مستعملي الموارد.

١٨- وقد أوضحت العروض أن هيئات التنسيق الوطنية في معظم البلدان تقع في مستوى غير مناسب، ولذلك لا تستطيع الاضطلاع بدورها التنسيقي. إضافة إلى ذلك فإن الجهات المحورية الوطنية للاتفاقية التي تعيّن الحكومات بصفة رسمية يُلقى على عاتقها أكثر مما ينبغي من المسؤوليات على نحو لا يمكنها من تيسير عملية تنفيذ الاتفاقية بطريقة سليمة. ولذلك أوصى المشاركون بتقييم فعالية هيئات التنسيق الوطنية واستبانة الطرق والوسائل المناسبة لدعمها في تنفيذ الاتفاقية.

١٩- وشددت البلدان الأطراف على فوائد ربط عملية تنفيذ الاتفاقية بتنفيذ الاتفاقات الدولية الأخرى بشأن التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك زيادة تبادل المعلومات. وفي هذا السياق، اتفق المشاركون على الحاجة لإدراج برامج العمل الوطنية في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر الوطنية. وخلص إلى استنتاج مفاده أن مفهوم أوجه التآزر لا يزال نظريا ولم يصل إلى المستوى المحلي بعد.

٢٠- ثم ركزت جلسة الحوار التفاعلي الثانية على تعبئة الموارد وإبرام اتفاقات الشراكة، والحاجة لضمان تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا. وحتى الآن، لم ترم سوى اتفاقات شراكة قليلة من جراء القيود على الموارد الداخلية والخارجية. وقيل انه ينبغي للبلدان التي أكملت وضع صيغة برامج عملها الوطنية أن تباشر بصفة مشتركة مع البلدان المتقدمة الأطراف المهتمة، العمل في آلية تشاور قطرية المنحى تستهدف إقامة شراكات طويلة الأجل. كما ان عقد اجتماعات منتظمة بين الجهات المحورية الوطنية للاتفاقية والمسؤولين من الاتفاقيات والمبادرات الأخرى بشأن التنمية المستدامة يمكن أن يساعد على تعزيز أوجه التآزر، واستبانة الأنشطة المشتركة، وتعبئة الموارد لتنفيذ هذه الأنشطة.

٢١- وقد شدد المشاركون على الحاجة إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الفرص الحالية لتعبئة الموارد الموجودة في نطاق دورات البرمجة الخاصة بالشركاء في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والى توفر تأثير مجد على عمليات اتخاذ القرارات في البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة وداخل إطار المؤسسات المالية الدولية وعلى الشركاء في التنمية على الصعيد الثنائي.

٢٢- أما فيما يتعلق بالمسائل العلمية والتكنولوجية، التي ركزت عليها جلسة الحوار التفاعلي الثالثة، فكانت هناك إشارات محدودة، سواء في التقارير الوطنية أو في العروض التي قدمت في الاجتماع الإقليمي، إلى التوصيات المقدمة من لجنة العلم والتكنولوجيا بشأن العلامات القياسية والمؤشرات، ونظم الإنذار المبكر، واستخدام المعارف التقليدية. بيد أن المشاركين في الاجتماع أشاروا إلى أنه في حين أن عددا كبيرا من الأنشطة العلمية والتقنية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف يجري تنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن شكل الاستثمار المقترح في دليل المساعدة لا يسمح بتقديم وصف كاف لهذه الأنشطة في التقارير الوطنية، وأوصوا بإدخال تغييرات على دليل المساعدة في المستقبل.

٢٣- وقد وزع مشروع نص يوجز استنتاجات الاجتماع وتوصياته إلى جميع المشاركين، وأُتيح لهم الفرصة لاقتراح تعديلات وتقديم تعليقات. وتبين الوثيقة المسائل الرئيسية التي أثارها المشاركون (انظر الفصل الثالث).

٢٤- ثم استُهلّت الجلسة الختامية للاجتماع المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ ببيان شكر تلتته السيدة ليليان موشوتا، من تحالف المرأة في زامبيا، وأعرب المشاركون من خلاله عن تقديرهم العميق لحكومة ناميبيا لاستضافتها الكريمة للاجتماع. وتلا ذلك بيان أدلى به الدكتور جاكي بادكوك، المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في ناميبيا، وكلمة

ألقاها السيد أما آريا ديالو، الأمين التنفيذي لأمانة الاتفاقية. واختتمت السيدة ماريا كاييري، وكيلة وزارة البيئة والسياحة في ناميبيا، الاجتماع رسمياً.

### ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

#### مقدمة

٢٥- إن القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في أفريقيا تعني إيجاد فرص عمالة لائقة ووظائف مستدامة، وخصوصاً للمرأة والشباب والفئات المحرومة. وتشكل زيادة التعاون بين جميع الجهات الفاعلة لمعالجة المسائل الحاسمة في مكافحة التصحر شرطاً مسبقاً للاستقرار البيئي والاجتماعي. وقد آن الأوان في عملية تنفيذ الاتفاقية لتقديم دعم منسق للاتفاقية بوصفها أداة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتشمل الاستنتاجات والتوصيات التالية مجموعة من السياسات العامة والتدابير لمكافحة عملية التصحر المستمرة ودرء آثارها السلبية على سبل كسب العيش المستدامة للسكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة.

٢٦- إن المشاركين في المؤتمر الإقليمي الأفريقي التحضيري للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، المعقود في ندهوك، بناميبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٢،

وقد استعرضوا تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا في ضوء التقارير التي قدمتها البلدان الأفريقية الأطراف، والبلدان المتقدمة الأطراف، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية،

وإذا يشيرون إلى نداء أعاديز الذي أطلقه فريق الشخصيات البارزة المعني بمكافحة التصحر في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وإلى استنتاجات مؤتمر الاتفاقية الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في برايا، الرأس الأخضر، في آذار/مارس ٢٠٠٢،

يوافقون على الاستنتاجات والتوصيات التالية لتزويد الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بالمدخلات الإقليمية المطلوبة من القارة الأفريقية:

#### ألف- رصد تنفيذ الاتفاقية وتقارير الإبلاغ بشأنه

##### ١- التقارير الوطنية بشأن عملية تقييم الاتفاقية

٢٧- لوحظت مع التقدير الجهود التي بذلتها البلدان الأطراف لإعداد التقارير الوطنية وتقديمها في الوقت المناسب لكي تستعرضها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الأولى. وتستحق مسألة إشراك المجتمع المدني في هذا النشاط المتابعة على النحو الذي دُعي إليه في دليل المساعدة.

٢٨- غير أن الامتثال الجزئي لدليل المساعدة من قبل بعض البلدان، مع اقترانه بعدم كفاية النظر التحليلي في التقدم المحرز في إطار الاتفاقية خلال الفترة قيد الاستعراض، قد جعل من الصعب الحصول على صورة واضحة لحالة تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا. فضلاً عن ذلك، فإن المعلومات المحدودة عن الجوانب العلمية والتقنية التي قدمت في التقارير أدت أيضاً إلى صعوبة

تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات. ومع ذلك فإن تقارير عدد قليل من البلدان راعت الشكل المقترح في دليل المساعدة، وخصوصا فيما يتعلق بالجوانب العلمية والتقنية.

٢٩- في هذا السياق، جرى الإقرار بالدعم الذي قدمته أمانة الاتفاقية إلى البلدان الأطراف في إعداد تقاريرها الوطنية. وينبغي زيادة المستوى المحدود جدا من الموارد المالية المقدمة لإعداد التقارير لكي تلبى حاجة البلدان الأفريقية الأطراف من حيث جمع البيانات وتجهيزها وإدارة المعلومات.

#### ٢- التقارير دون الإقليمية

٣٠- نوّه المؤتمر مع التقدير بمساهمة المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، وهي: اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وذلك في إعداد التقارير دون الإقليمية بشأن تنفيذ الاتفاقية في المناطق التابعة لها. فقد ساعدت هذه المؤسسات في كفاءة التنسيق المطلوب لإعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها في المناطق التابعة لها، وأخذت في الاعتبار السمات التكاملية لبرامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية؛ إضافة إلى أنه تم التسليم بدورها في دفع العمل بشأن المسائل العابرة للحدود.

#### ٣- التقرير الإقليمي

٣١- لوحظ أنه، في حين يُنتظر تقديم استعراض إقليمي عام لأفريقيا على نحو منتظم، فإن الإبلاغ الحالي في التقارير من شبكات البرامج المواضيعية في إطار برامج العمل الإقليمية لأفريقيا لم يسلط الضوء بقدر كاف على الروابط القائمة مع المجالات المواضيعية ذات الأولوية بالنسبة للجنة العلم والتكنولوجيا على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ومن ثم ينبغي لشبكات البرامج المواضيعية أن تعد وتقدم، من خلال البلدان الأفريقية الأطراف إلى لجنة العلم والتكنولوجيا، المجالات المواضيعية ذات الأولوية على الصعيد الإقليمي.

#### ٤- التقارير من البلدان المتقدمة الأطراف والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية والحكومية الدولية

٣٢- أعرب عن التقدير لمشاركة بعض البلدان المتقدمة الأطراف في عملية تقديم تقارير الإبلاغ بشأن الاتفاقية في أفريقيا، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإعداد المثمر للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ولا ريب في أن عملية الاستعراض على الصعيد الإقليمي لازمة لبلوغ الحد الأقصى في الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة.

٣٣- كما أعرب المؤتمر عن تقديره للتقارير المفيدة التي قدمتها البلدان المتقدمة الأطراف والتي قدمتها المؤسسات الإقليمية والدولية والحكومية الدولية عن الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية الأطراف في الاضطلاع بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية. بيد أن المعلومات المحددة التي قدمت عن عملية الاتفاقية نفسها غير كافية. ودعا المؤتمر أمانة الاتفاقية إلى مراعاة المقترحات الواردة في هذه التقارير.



## التوصيات

- ٣٤- ينبغي أن يحظى الإبلاغ في التقارير الوطنية عن التقدم المحرز في عملية التنفيذ بدعم مالي مناسب وقابل للتنبؤ به، ولا سيما ضمان مشاركة أصحاب المصلحة على جميع الأصعدة، وخاصة على الصعيد المحلي.
- ٣٥- وقد وُجّهت الدعوة إلى أمانة الاتفاقية إلى التعاون مع الوكالات الشريكة في مساعدة البلدان على إعداد ملامح قطرية تقدم معلومات قيمة إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لتكامل التقارير الوطنية. وينبغي أن تشمل الملامح تحليل البيانات الفنية بشأن مدى تدهور الأراضي والتصحر وتأثير الجفاف.
- ٣٦- وينبغي أن تقوم الأمانة والوكالات الشريكة بتيسير إجراء استعراض متعمق لتقارير وطنية منتقاة قدمتها بلدان أفريقية أطراف متأثرة إلى الدورة الأولى للجنة تشجيعا على إجراء تقييم ميداني موضوعي بقدر أكبر لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، بغية تحسين الاستفادة من الدروس المستخلصة، وترويج الاتفاقية بوصفها أداة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإدماجها في نظم التخطيط الوطنية. ينبغي أيضا استكشاف طرق عمل جديدة لإيجاد تبادل فعال للدروس المستخلصة.
- ٣٧- وناشد الاجتماع أمانة الاتفاقية بتيسير إجراء تقييم مشترك لعملية تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا من قبل البلدان المتقدمة الأطراف والبلدان النامية الأطراف والمهتمين من الشركاء المتعددي الأطراف، على أن تُقدم نتائجه إلى مؤتمر الأطراف السابع. ونوشدت أمانة الاتفاقية أيضا بإعداد تقييم عام أو تقييم أداء لتنفيذ استنتاجات وتوصيات مختلف المؤتمرات الإقليمية الأفريقية التي عقدت منذ عام ١٩٩٧، بهدف تقديمه لكي ينظر فيه المؤتمر الإقليمي في أفريقيا المقرر عقده في كوتونو، بنين، في عام ٢٠٠٣، تحضيراً للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.
- ٣٨- هذا، ويدعو المؤتمر الأمانة إلى مراجعة دليل المساعدة وتحديثه بصفة منتظمة.

باء- العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني،والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية

- ٣٩- إن إيجاد بيئة تمكينية لتعزيز اللامركزية ومشاركة المجتمع المدني سيشجع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية، وممثلي الأوساط العلمية والبحثية، على دعم إطار برامج العمل الوطنية وتقديم مدخلات لعملية إعداد برامج العمل وتنفيذها.
- ٤٠- رحب المؤتمر بمبادرة عام ٢٠٠٢ بشأن التصحر في الجنوب الأفريقي، وأوصى بتقديم دعم محدد الهدف إلى المبادرة من جانب جميع أصحاب المصلحة، للتمكين من تكرارها في أجزاء أخرى من أفريقيا. ومن شأن ذلك أن يعزز المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني في تحقيق أهداف الاتفاقية.

## التوصية

- ٤١- توجه الدعوة إلى ممثلي المجتمع المدني لمواصلة تعزيز إسهامهم في عمل هيئات التنسيق الوطنية من أجل التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية.

جيم- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

- ٤٢- لقد وضعت بعض البلدان ترتيبات مؤسسية وتشريعية وتنظيمية جديدة، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية الأرضية.
- ٤٣- أنشأت جميع البلدان هيئات تنسيق متعددة التخصصات، وعيّنت جهات محورية وطنية. وركز العديد من البلدان الأفريقية على الحاجة لمؤسسة أكبر تمثيلاً، ذات قدر أكبر من الاستقلال والموارد.
- ٤٤- تم التسليم بأن بعض التحديات الرئيسية تتمثل في ضعف القدرات المؤسسية، وحالات التضارب في السياسات، وضعف مواءمة القوانين البيئية و/أو إنفاذها، ومسائل حيازة الأراضي.

التوصية

- ٤٥- تشجع البلدان الأطراف على القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز هيئات التنسيق الوطنية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية في إطار الاتفاقية.

دال- تعبئة وتنسيق الموارد، المحلية منها والدولية، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة

١- اعتبارات عامة

- ٤٦- ستتطلب الأهداف الإنمائية والبيئية للاتفاقية تدفقا كبيرا من الموارد المالية إلى البلدان الأفريقية الأطراف، من أجل تعزيز قدرات المؤسسات لتنفيذ الاتفاقية، وتغطية تكاليف تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية لبرامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية.
- ٤٧- وفي حين أن عدم توفر التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به قد أعاق تنفيذ الاتفاقية، فقد واجهت البلدان الأفريقية في الوقت نفسه ظروفًا اقتصادية متدهورة، وحالات جفاف متكررة، وزيادة في حالات شح الأغذية والفقير، وجائحة الإيدز، والملاريا، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، والتعرض لكوارث طبيعية.
- ٤٨- وتقر البلدان الأفريقية الأطراف، مع التقدير، بالدعم الذي قدمته حتى الآن البلدان المتقدمة الأطراف والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف لعملية إعداد برامج العمل في أفريقيا وتنفيذها. وتم الإعراب أيضا عن التقدير الواجب للدعم الفعال الذي قدمه العديد من البلدان المتقدمة الأطراف التي تولت دور الريادة.
- ٤٩- كما جرى التركيز على الحاجة لتصميم آليات اقتصادية وخدمات بيئية تتيح تدفق الاستثمارات العامة والخاصة لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف على جميع الأصعدة.
- ٥٠- ولاحظت البلدان الأفريقية الأطراف أن العديد من البلدان المتقدمة الأطراف والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف لم تكيّف بعد إجراءاتها لتقديم موارد البرامج وفقا لالتزاماتها بصفتها أطرافا في الاتفاقية.

## ٢- دعم تنفيذ الاتفاقية من جانب مرفق البيئة العالمية

٥١- حثّ المؤتمر بشدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وجمعية مرفق البيئة العالمية على تعيين المرفق كآلية مالية للاتفاقية، من أجل تزويد الاتفاقية بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتحقيق أهدافها في الوقت المناسب وعلى نحو يتسم بالكفاءة، مع التسليم بالدور التكاملي للآلية العالمية.

٥٢- نوّه المؤتمر بالتعاون بين أمانة الاتفاقية وأمانة مرفق البيئة العالمية، وشدد على ضرورة قيام الأمين التنفيذي لأمانة الاتفاقية، ورئيس المؤتمر، ورئيس المجموعة الأفريقية بالاتفاقية، بالاقتران مع البلدان المتقدمة الأطراف بالاتفاقية، باتخاذ جميع التدابير والترتيبات اللازمة لمتابعة القرارات التي اعتمدها مجلس مرفق البيئة العالمية الأخير في أيار/مايو ٢٠٠٢ وكذلك الجمعية الثانية للمرفق، فيما يتعلق بتمويل الاتفاقية في أفريقيا.

## ٣- الآلية العالمية

٥٣- شدد المؤتمر على ضرورة أن تركز الآلية العالمية ولجنة التيسير أنشطتهما على تعبئة الموارد المالية وتدفعها وفقا لولايتهما، من أجل التعجيل بعملية تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا.

## ٤- المساهمات المطلوبة لميزانية الاتفاقية الأساسية

٥٤- لاحظ المؤتمر بقلق بالغ أن معظم البلدان الأفريقية لم تسدد مساهماتها القانونية في ميزانية الاتفاقية العادية في الوقت المحدد.

## التوصيات

٥٥- ينبغي لمؤتمر الأطراف السادس، بدعم من المنظمات المتعددة الأطراف المهتمة، والآلية العالمية، وأمانة الاتفاقية، أن يدعو البلدان الأطراف المتأثرة والبلدان المتقدمة الأطراف إلى القيام طوعا بإنشاء آلية تشاور قطرية المنحى في البلدان التي أكملت برامج عملها الوطنية. وينبغي أن تهدف هذه الآلية إلى إقامة شراكات أطول أجلا بغية العمل بصفة مشتركة على تحديد أفضل الخيارات لزيادة إدماج الاتفاقية في إطار التنمية الوطنية والقيام، على نحو يمكن التنبؤ به بقدر أكبر، بتعبئة الموارد المالية المطلوبة بشدة لتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٥٦- يرجى من البلدان المتقدمة الأطراف أن تقوم بالخطوات السياساتية والإدارية اللازمة لتمكينها، على النحو المناسب وحسبما تمت الدعوة له، من القيام بدور الريادة والمشاركة بفعالية في العملية التشاورية المذكورة أعلاه.

٥٧- يناشد الشركاء في التنمية بإعادة النظر في إجراءاتهم التمويلية ومتطلبات تقديم الطلبات بغية وضع إجراء واضح ومحدد يمكن أن ينظر فيه الشركاء في التنمية المهتمين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف الذين يدعمون تنفيذ الاتفاقية.

٥٨- أوصى المؤتمر بضرورة قيام مؤتمر الدول الأطراف السادس، في إطار الاستعراض الثاني لسياسات الآلية العالمية وطرائقها التشغيلية وأنشطتها، بتقييم أداء الآلية في تعبئة وتدفق الموارد المالية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، إلى البلدان الأطراف المتأثرة وفقاً لولايتها.

٥٩- ينبغي تأمين موارد مالية كافية لتنفيذ الاتفاقية بروح مستلهمة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من أجل المساهمة في القضاء على الفقر في المناطق الريفية، وخصوصاً في النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة والحافة شبة الرطبة المعرضة للخطر في أقل البلدان نمواً، وتمكين البلدان الأطراف من القيام بدور مجد في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٠- توجه الدعوة إلى الأطراف في الاتفاقية، بدعم من مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية والوكالات الشريكة، إلى القيام، بدعم من الأمانة، بتيسير إجراء تقييم متسق، على أساس إرشادي، لمستوى الموارد المالية المطلوبة من الشركاء في التنمية، بغية وضع خطة واضحة لتخصيص الموارد من أجل معالجة مسائل الدعم وبناء القدرات بطريقة سليمة وفي الوقت المناسب قبل انعقاد مؤتمر الأطراف السابع.

٦١- تُحث الدول النامية المتأثرة على زيادة مخصصاتها من الميزانية بقدر كبير لتحسيد التزامها بتنفيذ الاتفاقية، وإبراز المشاريع أو البرامج ذات الأولوية بالنسبة لبرامج العمل الوطنية في مفاوضاتها المنتظمة مع البلدان المتقدمة الأطراف.

٦٢- نوبت مرفق البيئة العالمية بالقيام، في اجتماع جمعياته الثانية في بيجين، بالصين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بما يلي: (١) اتخاذ إجراءات بشأن توصيات مجلس مرفق البيئة العالمية المتعلقة بتعيين قضية تدهور الأراضي (التصحّر وإزالة الأحراج) باعتبارها مجال تركيز رئيسي، كوسيلة للدعم المقدم من المرفق في تنفيذ الاتفاقية بنجاح، (٢) جعل المرفق آلية مالية للاتفاقية مع مراعاة الامتيازات والقرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف بالاتفاقية.

٦٣- وجهت الدعوة إلى البنك الأفريقي للتنمية ووكالات التمويل المتعددة الأطراف الأخرى إلى تقديم موارد مالية وتيسير إجراء دراسات جدوى تمهيدية لمشاريع استثمارية بغية تمكين البلدان الأفريقية الأطراف من القيام بمشاريع استثمارية أكبر في سياق تنفيذ الاتفاقية.

٦٤- ينبغي لجميع البلدان الأفريقية التي لم تسدد اشتراكاتها بعد للسنوات ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ أن تفعل ذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٢. ونوبت أمانة الاتفاقية بالقيام، قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بإرسال قوائم الحساب إلى فرادى البلدان الأطراف توضح فيها المبلغ المطلوب لتغطية الفترة حتى نهاية عام ٢٠٠٣.

هاء- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى وكذلك، حسب الاقتضاء،

مع استراتيجيات التنمية الوطنية

٦٥- يزداد التسليم بأن أحد المهام الأساسية للجهات المحورية الوطنية هو كفالة إقامة روابط مجدية، داخل إطار الهيئات الحكومية المعنية، مع الأطر الاستراتيجية والمبادرات المتعددة الأطراف والبرامج ذات الصلة التي يجري التفاوض بشأنها مع الجهات المانحة على الصعيد الثنائي.

٦٦- وفي سياق زيادة الضغوط بسبب الفقر في المناطق الريفية وزيادة سوء تأثير تغير المناخ، فمن اللازم أيضا تعزيز أوجه التآزر مع الصكوك القانونية الأخرى التي تتناول حفظ واستدامة استخدام الموارد الطبيعية الحاسمة للبقاء في الأنظمة الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة والحافة شبه الرطبة والسكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة. وفي هذا السياق، ترتبط خطط عمل التكييف الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ارتباطا وثيقا ببرامج العمل الوطنية، ومن شأن تحسين الروابط أن يزيد من فوائد هذه البرامج، وبصفة خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا المتأثرة.

٦٧- إن أطر التخطيط ذات الصلة موجودة أو يجري إعدادها بالنسبة للمياه والأحراج والأراضي الرطبة والتنوع البيولوجي. وباتخاذ نهج تآزري، يمكن أن تؤدي اتفاقية مكافحة التصحر، مدعومة باختيار مرفق البيئة العالمية لمجال تركيز جديد يتمثل في تدهور الأراضي، إلى تعزيز نهج متكامل وقائم على المشاركة بقدر أكبر لسبل كسب العيش المستدامة وحفظ النظام الإيكولوجي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والحافة شبه الرطبة.

٦٨- لأجل تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات البيئية، يلزم إيضاح الفوائد بالنسبة للقطاع الخاص، لأنه ينبغي أن يمول القطاع الخاص تنفيذ العديد من المبادرات المقترحة.

٦٩- فيما يتعلق بالمبادرات المختلفة للأطراف، توجه الدعوة إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والوكالات الشريكة للقيام على الصعيد الوطني بتنفيذ الأنشطة الموجهة إلى تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ومحفل الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة في ضوء التطورات الأخيرة في إطار مرفق البيئة العالمية.

### التوصيات

٧٠- تُشجع أمانة الاتفاقية على مواصلة جهودها، بناء على التوصيات التي قدمتها حلقتا عمل أديس أبابا وكوتونو، اللتين عقدتا في عام ٢٠٠١، بشأن إدماج أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر ذات الأولوية في استراتيجيات الدعم القطرية واستراتيجيات الدعم الإقليمية لاتفاق كوتونو للشراكة بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي لربط الجوانب المتعلقة بالفقر وتدهور الأراضي من خلال اتفاق كوتونو للشراكة. فضلا عن ذلك، تُشجع البلدان الأطراف على إدراج أهداف الاتفاقية في السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية واعطائها الأولوية.

٧١- يجب أن يُدعم البحث عن أوجه التآزر على الصعيد القطري بنظم حفز مناسبة وترتيبات مؤسسية للتنسيق والاستجابة من قبل مؤتمرات الأطراف بالاتفاقيات المعنية وأماناتها.

٧٢- توجه الدعوة إلى الأمانة لمواصلة العمل بشأن المنهجيات المناسبة والدعم الكافي لعقد حلقات عمل بشأن التآزر في بلدان المنطقة بغية إكمال وضع المبادئ التوجيهية للتحضير قبل انعقاد مؤتمر الأطراف السادس.

٧٣- ينبغي أن ترتبط الجهات المحورية التابعة للاتفاقية والتابعة لمرفق البيئة العالمية على الصعيد القطري فيما بينها على نحو وثيق، وأن ترتبط كذلك بالجهات المحورية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية (رامسار) لإدارة البرامج والمشاريع وإعداد مقترحات المشاريع لمختلف المنظمات المانحة على نحو أكثر تكاملا.

واو- التدابير الخاصة باستصلاح الأراضي المتدهورة والتخفيف من آثار الجفاف

٧٤- أجرت البلدان الأفريقية الأطراف دراسات تشخيصية شاملة عن التجارب السابقة لمكافحة التصحر و/أو التخفيف من آثار الجفاف، وأبلغت بعض البلدان عن برامج ومشاريع ملموسة لاستصلاح الأراضي المتدهورة. وقد أحرزت نتائج ملحوظة عن طريق اتخاذ تدابير لايقاف تدهور التربة من خلال استخدام مختلف التقنيات، كتدابير إعادة التحريج وحفظ المياه. غير أن هناك حاجة للمزيد من المعلومات بشأن استدامة هذه المبادرات.

٧٥- من ثم فإن البرامج والمشاريع التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعنى بقضايا معالجة المسائل الحيوية كشح المياه وإدارة المجتمعات المائية وإزالة الأحراج والجفاف، وهي مسائل كثيرا ما تكون الموضوع الذي يُعنى به التخطيط السياسي.

التوصية

٧٦- ينبغي تشجيع اجراء المزيد من البحوث لتحديد خيارات مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وتقتضي الحاجة زيادة الدعم المقدم للمؤسسات البحثية من أجل استحداث نهج وتكنولوجيات جديدة وتزويدها بالفوائد المستمدة من التكنولوجيات المناسبة، من خلال تعزيز الآليات وتبادل المعلومات. كما ينبغي تعميم نتائج البحوث على كافة الأطراف المعنية، ومن ضمنها المجتمعات الريفية.

زاي- تقدير مدى الجفاف والتصحر، ونظم الرصد والانذار المبكر الخاصة بذلك

٧٧- سلّمت الأطراف بالحاجة إلى استحداث وتطبيق علامات قياسية ومؤشرات لأجل رصد وتقدير التغيرات الحاصلة في استخدام الأراضي. غير أن استخدام مختلف العلامات القياسية والمؤشرات المختلفة، وكذلك تباين المستويات لاستخدامها، قد أعاق القدرة على المقارنة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. كما أن مقاييس رسم الخرائط ودرجة الاستبانة فيها تختلف بدرجة كبيرة، مما يجعل من الصعب تنسيق تبادل البيانات والمعلومات فيما بين المؤسسات وكذلك بين المناطق. وتشكّل محدودية القدرات البشرية والمؤسسية والمالية في هذه المناطق قيودا على الاضطلاع بعمليات رصد وتقدير فعالة.

٧٨- هذا، وقد استحدثت عدد من البلدان الأطراف نظما للانذار المبكر من أجل التنبؤ بالجفاف، رغم أن معظم هذه النظم المستحدثة في أفريقيا تتعلق بالأمن الغذائي. وذكرت البلدان الأطراف أن الحاجة ستقتضي تحسين الآليات من أجل تحديد آثار الجفاف المتعلق بظاهرة النينو ومن ثم تخفيفها.

التوصيات

٧٩- البلدان الأفريقية الأطراف مدعوة لتنفيذ توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا وكذلك الفريق العامل المخصص، من أجل تعزيز استخدام المعارف التقليدية ونظم الانذار المبكر والعلامات القياسية والمؤشرات لأغراض رصد التصحر والجفاف وتدهور الأراضي في المنطقة.

٨٠- ينبغي للبلدان الأطراف أن تواصل تقدير وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية عن طريق استخدام علامات قياسية ومؤشرات ذات صلة ويمكن تحديدها كميًا والتحقق منها بسهولة فيما يتعلق بالتنفيذ والتأثير معاً، على النحو الذي حددته لجنة العلم والتكنولوجيا، بما فيها تلك المتعلقة بقياس مدى مشاركة السكان المحليين والمجتمعات المحلية والفئات الرئيسية وخصوصاً النساء والشباب.

### حاء- سبل وصول البلدان الأطراف المتأثرة، خصوصاً البلدان الأطراف النامية إلى التكنولوجيا والمعرفة والدراية العملية المناسبة

٨١- استُخدمت طائفة واسعة من التقنيات والتكنولوجيات والمعارف التقليدية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتقتضي الحاجة زيادة نطاق التوعية من أجل تأمين تبادل كاف للمعلومات على كافة المستويات، وخصوصاً فيما بين المنظمات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية. ويلزم العمل على زيادة الدعم المالي والتقني وغيره من أسباب الدعم من أجل نقل التكنولوجيا. ويعتبر الدور الذي تؤديه لجنة العلم والتكنولوجيا في هذا المجال على جانب من الأهمية.

#### التوصيات

٨٢- من الضروري نشر وتطبيق النتائج وأساليب الدراية العملية المستمدة من المعارف التقليدية وأفضل الممارسات المتبعة من خلال الدمج بينها وبين التكنولوجيات الحديثة، وتكييفها للظروف المحلية عند الاقتضاء.

٨٣- بغية ضمان كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا، ينبغي متابعة انشاء فريق خاص يضم ٢٥ خبيراً وعالماً يتبع من حيث الصلاحية للجنة العلم والتكنولوجيا، وبلاستناد إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

٨٤- توخياً لتعزيز أوجه التفاعل مع الهيئات العلمية لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للتغير المناخي واتفاقية التنوع البيولوجي، فإنه ينبغي للجنة العلم والتكنولوجيا وفريق خبائها أن يعملوا على نحو وثيق مع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وكذلك مع هيئات المبادرات الأخرى مثل عملية تقدير حالة للنظام الايكولوجي في الألفية الثالثة وتقدير حالة تدهور الأرض، بغية الاستفادة من النتائج الواردة من هذه الهيئات.

### أولاً- الأولويات على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية

#### ١- على الصعيد الوطني

٨٥- طبقاً لأحكام الاتفاقية، والقرار ٨/م أ-٤ بشأن "اعلان بشأن التعهدات المتصلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية"، تتابع البلدان الأطراف تطبيق التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاقليمي الافريقي الخامس الذي عقد في مابوتو، موزامبيق، في آب/أغسطس ٢٠٠١، والتي تدعو البلدان الأفريقية الأطراف، إلى مواصلة جهودها بجمّة في تنفيذ الاتفاقية، وخصوصاً على الصعيد المحلي، والعمل على تعزيز الروابط، حسب الاقتضاء، بين الجهات المحورية الوطنية وبين وكالاتها التعاونية الانمائية، وتعزيز دمج قضية تنفيذ الاتفاقية على نحو تكاملي في الخطط الانمائية الوطنية والمجالات السياساتية الأخرى ذات الصلة.

## ٢- على الصعيد دون الاقليمي

٨٦- يتعثر تنفيذ الأنشطة المقررة لأربعة برامج عمل دون اقليمية موجودة في أفريقيا نتيجة لعدم وجود اتفاقات أو ترتيبات كافية للشراكة. ويتعذر على هذه البرامج تحقيق النتائج المرجوة اذا واصلت عملها بالاستناد إلى مبادرات دعم مخصصة لغرض أحادي فقط.

## ٣- على الصعيد الاقليمي

٨٧- على الرغم من أن استهلال العمل بشأن الشبكات البرمجية المواضيعية المتبقية، وهي الشبكة الخاصة بالرصد البيئي، وشبكة ترويج مصادر الطاقة المتجددة وشبكة تنمية النظم الزراعية المستدامة، لا يزال قيد الاعداد فان الجهات المحورية المؤسسية المعنية مدعوة لدعم الشبكات بالبنى التحتية المناسبة والترتيبات اللوجستية. وعلاوة على ذلك، فقد نوه المؤتمر باعتماد خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها وسيلة لمكافحة تدهور الأراضي في المنطقة.

## التوصيات

٨٨- اعترافا بامكانية خطط عمل التكيف الوطنية لتعزيز توافق الأطر السياساتية المعنية بأسباب العيش المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، في النظم الايكولوجية الضعيفة والمتأثرة، فان الحاجة إلى تضافر الدعم يجب أن تعالج على نحو أكثر اتساقا، من خلال المساعدات التقنية والمالية المضمونة.

٨٩- والبلدان الأفريقية الأطراف التي لم تنجز بعد خطط عمل التكيف الوطنية الخاصة بها مدعوة لمواصلة اتخاذ كافة التدابير اللازمة والاسراع بعملية وضع خططها واعتمادها بهدف وضعها في صيغتها النهائية في نهاية عام ٢٠٠٥ أو قبله، على النحو الذي أوصى به القرار ٨/م-٤.

٩٠- كما ان المؤسسات دون الاقليمية مدعوة أيضا لمواصلة جهودها من أجل ادماج البلدان الأفريقية غير الأعضاء في المنظمات دون الاقليمية، حسب الاقتضاء، في اعداد وتنفيذ برامج العمل دون الاقليمية والأنشطة المنفذة عبر الحدود والتي تخص خمسة مناطق افريقية دون اقليمية، مثلما ورد في المادة ١٠ من مرفق التنفيذ الاقليمي الخاص بأفريقيا، وتطلب إلى الأمانة أن تواصل العمل على تيسير هذا الدمج، عند الضرورة.

٩١- يدعو المؤتمر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إلى مواصلة تقديم الدعم لتفعيل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي من شأنها أن تستفيد من الارتباط الوثيق مع تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد الوطني والاقليمي.

٩٢- ومؤتمر الأطراف السادس مدعو أيضا لاعتماد قرار بشأن تعزيز الدعم المالي لشبكات البرامج المواضيعية الاقليمية الأفريقية والمؤسسات دون الاقليمية من أجل تمكينها من النهوض بالتزاماتها في تنسيق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة



التصحر في المناطق الخاصة بكل منها، وتشجيع تبادل ضروري في الدروس المستخلصة والمعارف التقليدية وأفضل الممارسات، ونشر الدراية العملية والتكنولوجيات المناسبة بما يتفق مع توجيهات لجنة العلم والتكنولوجيا.

#### ياء- المسائل السياساتية العالمية

٩٣- تثنى الأطراف الأفريقية على المبادرات التي يسرت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر اتخاذها تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وخصوصاً اجتماع فريق الشخصيات البارزة الذي عقد في أغاديز، النيجر، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، والمؤتمر التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في إطار الاتفاقية في برايا، الرأس الأخضر، في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٩٤- ويرحب المؤتمر بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها البلدان الأفريقية الأطراف استعداداً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وينبغي لهذا المؤتمر تشجيع دعم تنفيذ الاتفاقية من حيث زيادة التنسيق السياساتي ومضاعفة التركيز على التنمية الريفية في المناطق المتأثرة.

٩٥- وقد لوحظ أن بإمكان برامج الاتفاقية أن تسهم في تحقيق المساواة على الصعيد العالمي، وتعمل في الوقت نفسه على تبيد الانشغالات المتزايدة من أن تؤدي العولمة إلى تهميش لا رادّ له للنظم الايكولوجية القاحلة وشبه القاحلة والجافة ودون الرطبة ناجم عن نظام عالمي تحركه مستلزمات أساسية اقتصادية ومالية دولية أخرى.

٩٦- هذا وان المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوسعها أن تجد في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ميداناً مؤاتياً لعملها، لأن بإمكان الاتفاقية أن تسهم، على نحو متكامل، في الأولويات الرئيسية لاستتصال الفقر وحماية البيئة.

#### التوصيات

٩٧- يسلم المؤتمر بالحاجة إلى رفع مستوى الوعي العام على الصعيد العالمي، ويعبر عن تقديره ودعمه لاتفاقية مكافحة التصحر، ويوصي أمانة الاتفاقية بالسعي لإنشاء آلية لتوجيه هذه الأنشطة.

٩٨- جميع الأطراف مدعوة لمراجعة مخصصات الميزانية من أجل تعزيز التنمية الريفية المحلية التشاركية والمتكاملة. ومع أنه ينبغي للبلدان الأفريقية الأطراف أن تخصص حصة أكبر من ميزانيتها الوطنية لهذا المجال، فإنه ينبغي للبلدان الأطراف المتقدمة العمل على دمج هذه الأولوية من أجل توجيه اعتماد موارد جديدة وإضافية في المخصصات التي تُرصد مستقبلاً لأجل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٩٩- والشركاء في التنمية مدعوون، إلى جانب أمانة مرفق البيئة العالمية والجهات المحورية لهذا المرفق في البلدان الأفريقية، لأن يدركوا تماماً إمكانات اتفاقية مكافحة التصحر على تعزيز البرامج المتكاملة عن طريق الملكية المحلية الحقيقية ومن أجل استتصال الفقر.

١٠٠- ويدعو المؤتمر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى اعلان اتفاقية مكافحة التصحر صكا عالميا لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتأمين موارد مالية كافية ومضمونة وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذها في أفريقيا.

١٠١- كما ان أمانة الاتفاقية والوكالات الشريكة مدعوة أيضا لتيسير اجراء دراسة تقديرية دقيقة للدعم المقدم لتنفيذ الاتفاقية في مؤتمر الأطراف السابع من جانب الشركاء في الشراكة من أجل التنمية والبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة. وستركز تلك الدراسة التقديرية المشتركة على المنجزات المتحققة والعقبات المصادفة والاستراتيجيات اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية باعتبارها صكا عالميا للتنمية المستدامة.

## المرفق الأول

### التحضير للدورة الأولى للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية

#### ألف- ترشيح نواب الرئيس عن المجموعة الأفريقية

١- وفقا للمادة ٤ من مرجعية اختصاصات اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية، بالصيغة المرفقة بالقرار ١/م أ-٥، المتعلق بتشكيل مكتب اللجنة، انتخب مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة السفير روغاتين بياو (بنن) رئيسا للجنة (الوثيقة ICCD/COP(5)/11/Corr.1).

٢- وسعيا إلى ضمان متابعة فعالة للتوصيات المعتمدة في الاجتماع، ولمساعدة السفير بياو في دوره كرئيس للمجموعة الأفريقية، فقد وافق الاجتماع على اختيار خمسة نواب للرئيس يمثلون كل منطقة من المناطق الفرعية الجغرافية الأفريقية وهم:

السيد بابا ماواي وادي (السنغال) عن غرب أفريقيا

والسيد جان كلود بومبا (جمهورية أفريقيا الوسطى) عن وسط أفريقيا

والسيد ستيفن مووايا (أوغندا) عن شرق أفريقيا

السيد بونغاني سيمون ماسوكو (سوازيلند) عن أفريقيا الجنوبية

أما اسم نائب الرئيس عن شمال أفريقيا فسوف يبلغ عنه بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أي عند بدء الدورة الأولى للجنة، على أقصى تقدير.

#### باء- قائمة البلدان التي ستعرض دراسات حالة أثناء الدورة الأولى

##### للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية

٣- يقضي القرار ١/م أ-٥ المتعلق بطبيعة الاستعراض والمنهجية التي تستخدمها اللجنة بأن ينفذ الاستعراض، الذي يعتبر ممارسة لتقاسم الخبرات واستيعاب الدروس، بأسلوب مواضيعي، مع إيلاء المراعاة الواجبة للمناطق والمناطق الفرعية الجغرافية. ووفقا لجدول الأعمال المؤقت للدورة الأولى للجنة (الوثيقة ICCD/CRIC(1)/1)، واستنادا إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية من خلال العروض المقدمة أثناء الاجتماع والتفاصيل الأخرى الواردة في الحوار التفاعلي، رُشحت البلدان الأفريقية الأطراف البلدان التالية لعرض دراسات حالة أثناء الدورة:

| <u>الموضوع المحوري</u>   | <u>البلد</u>       |
|--|--------------------|
| ١: العمليات التشاركية التي تضم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المحلية | ناميبيا            |
| ٢: الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية  | بوركينافاسو        |
| ٣: حشد الموارد وتنسيقها، المحلية منها والدولية على السواء، بما في ذلك ابرام اتفاقات للشراكة      | مالي وتونس وأوغندا |

| <u>الموضوع المحوري</u>  | <u>البلد</u> |
|---|--------------|
| ٤ : الروابط ومجالات التفاعل مع الاتفاقيات البيئية الأخرى واستراتيجيات التنمية الوطنية، حسب الاقتضاء                       | تنزانيا      |
| ٥ : التدابير اللازمة لاستصلاح الأراضي المتدهورة   | ليسوتو       |
| ٦ : رصد ظاهرة الجفاف والتصحر وتقدير مداها، واستخدام نظم الانذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الجفاف                      | السنغال      |
| ٧ : سبل وصول البلدان الأطراف المتأثرة، وبخاصة البلدان الأطراف النامية المتأثرة إلى التكنولوجيا والمعارف والدرايات العملية | مصر          |

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

الأطراف

**الجزائر**

السيد صلاح بوراحلة  
المدير العام للأحراج  
المديرية العامة للأحراج  
وزارة الزراعة والتنمية الريفية

**بوروندي**

السيد ايتيان كاينجينغي  
المديرية العامة  
مكتب الوزير  
وزارة التخطيط الاقليمي والبيئة

**أنغولا**

السيد خواو ليوناردو كاسيندا  
عضو لجنة التنسيق الوطنية  
وزارة مصائد الأسماك والبيئة  
السيدة كانديدا أرليت فيريرا مينديس  
جامعة أنغولا الوطنية  
وزارة مصائد الأسماك والبيئة

**جزر الرأس الأخضر**

السيدة ماريا لويزا لوبو ليما  
منسقة مشروع دعم تنفيذ  
اتفاقية مكافحة التصحر  
المديرية العامة للبيئة  
وزارة الزراعة ومصائد الأسماك

**بنين**

سعادة روغاتين بياو  
الأمين العام  
لوزارة الخارجية والتكامل الافريقي  
السيد جول كوتران كابو-تشيشي  
مدير التخطيط الاقليمي  
وزارة البيئة والتوطين والتحصن

**جمهورية أفريقيا الوسطى**

السيد جان كلود بومبا  
منسق لجنة التوجيه الوطنية  
وزارة المياه والأحراج  
والصيد ومصائد الأسماك والسياحة والبيئة

**تشاد**

السيد مايبي كومانديجي  
المنسق الوطني  
مكتب تنسيق اتفاقية مكافحة التصحر  
وزارة البيئة والمياه

**بوتسوانا**

السيد اديسون نيالالاني ووثو  
الجهة المحورية لاتفاقية مكافحة التصحر  
ادارة انتاج المحاصيل والأحراج  
وزارة الزراعة

**الكونغو**

السيد بيير باتونغاديو  
المديرية العامة للبيئة  
وزارة صناعة التعدين والبيئة

**بور كينا فاسو**

السيدة دلفين بيرناديت ويدراغو  
المكلفة بمتابعة اتفاقية مكافحة التصحر  
المجلس الوطني لادارة البيئة  
وزارة البيئة والأطر الحياتية

**كوت ديفوار**

السيد ياو بيرنارد كوفي  
مساعد مدير الأطر الحياتية  
وزارة البيئة والأطر الحياتية

مستشار في شؤون البيئة، وحدة السياسة القطاعية  
ادارة التعاون الانمائي الدولي  
وزارة الخارجية

#### فرنسا

السيد توفيق بنونه  
المستشار التقني للأمين التنفيذي  
لمرصد الصحراء والساحل

#### غابون

السيد مارشال أغوندوغو  
منسق الفريق العامل لاتفاقية  
الأمم المتحدة لمكافحة التصحر  
وزارة البيئة وحماية الطبيعة

#### غامبيا

السيد جاتو سيلا  
مدير ادارة الأبحاث  
وزارة مصائد الأسماك  
والموارد الطبيعية

#### ألمانيا

السيد فولكر يوهانس أويل  
مستشار التعاون الانمائي  
السفارة الألمانية في ناميبيا  
السيد هلموت فوهل  
مستشار البرنامج الناميي لمكافحة التصحر، ناميبيا  
الوكالة الألمانية للتعاون التقني  
السيدة رينا هوفمان مستشارة فنية  
للمشروع الألماني المنفذ في اطار اتفاقية مكافحة التصحر  
الوكالة الألمانية للتعاون التقني

#### غانا

السيدة زينابو واساي  
نايبة مدير  
المكتب الاقليمي الشرقي الأعلى  
وكالة حماية البيئة

#### جمهورية الكونغو الديمقراطية

السيد جونغانومبي ايتوميساكو  
مهندس أحراج  
وزارة شؤون الأراضي والبيئة والسياحة

#### جيبوتي

السيد محمد موسى محمد  
رئيس دائرة الزراعة والأبحاث  
وزارة الزراعة و انتاج المحاصيل والبحار

#### مصر

الدكتور عبد المنعم محمد حجازي  
رئيس مركز البحوث الصحراوية  
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

الدكتور اسماعيل حمدي محمد الباجوري  
خبير وطني، اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة التصحر  
أستاذ باحث في مجال حفظ التربة والمياه  
مركز البحوث الصحراوية

#### إريتريا

السيد مبراهتو اياسو  
المدير العام لادارة  
الموارد الأرضية و انتاج المحاصيل  
وزارة الزراعة

#### اثيوبيا

السيد بيرهانو أيلو  
منسق مشروع خطط  
عمل التكيف الوطنية

#### المجموعة الأوروبية

السيد ديرك بوتيه  
مسؤول علمي  
المديرية العامة الثانية عشرة للعلوم والبحوث الانمائية  
المفوضية الأوروبية

#### فنلندا

الدكتور ماتي نوميلين

### غينيا

السيدة محمد لامين دومبوا  
مساعد المدير الوطني للبيئة  
وزارة المعارف والجيولوجيا والبيئة

### غينيا-بيساو

السيد لورينكو فاز  
مستشار للوزير  
وزارة الموارد الطبيعية والطاقة

### إيطاليا

السيد فرانكو ميسيلي دي بياس  
منسق البيئة  
المديرية العامة للتعاون  
وزارة الخارجية

### كينيا

السيد همفري كابورو  
مسؤول مكتب اتفاقية مكافحة التصحر  
الهيئة الوطنية لإدارة البيئة  
وزارة البيئة والموارد الطبيعية

### ليسوتو

السيدة جين ماليفان  
المديرة مؤقتة للأمانة الوطنية للبيئة  
وزارة البيئة والأجناس وشؤون الشباب

### الجمهورية العربية الليبية

السيد طاهر الحاسومي طاهر  
رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر  
أمانة الزراعة  
السيد خليفة علي الخطابي خليفة  
عضو اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر  
الهيئة الزراعية

### مدغشقر

السيدة هيريفولونا رالاريمانانا  
الجهة المحورية الوطنية  
وزارة البيئة

### ملاوي

السيد لانغس أ. سيتوبي  
الجهة المحورية الوطنية  
مكتب المدير  
إدارة الأحراج

### مالي

السيد سالييف كانتو  
الأمين الدائم لخطة العمل البيئية الوطنية/  
برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر  
وزارة التنمية الريفية والبيئة

### المغرب

السيد عمر عسكارن  
مفتش عام  
الوزارة المكلفة بالمياه والأحراج  
مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية  
والمياه والأحراج

### ناميبيا

فاخامة بطرس ليلونغا  
نائب وزير البيئة والسياحة  
وزارة البيئة والسياحة  
السيدة ماريا كابير  
وكيلة وزارة البيئة والسياحة

### السيدة شيرلي بيتون

مديرية الشؤون البيئية  
وزارة البيئة والسياحة

### السيدة سيمينانزا سيمندا

القائمة بأعمال الأمين الدائم  
لوزارة البيئة والسياحة

### السيد تيوفيلوس نيغيتيلا

نائب مدير

مديرية الشؤون البيئية

وزارة البيئة والسياحة

**نيجيريا**

الدكتور بوكار حسن  
مساعد مدير مكافحة الجفاف والتصحر  
الوزارة الاتحادية للبيئة

**رواندا**

السيد إيمانويل نازارامبا  
النقطة المحورية لدراسة  
التأثير البيئي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة التصحر  
وزارة الأراضي والبيئة

**سان تومي وبرينسيبي**

السيد هيليدورو كواريسما  
مدير  
وزارة البيئة

**السنغال**

السيد بابا موادي وادي  
المسؤول عن الشراكة الجديدة  
من أجل أفريقيا لمكافحة التصحر  
مركز المتابعة الأيكولوجية  
وزارة الشباب والبيئة  
والصحة العمومية

**السودان**

السيد هاشم محمد الحسن عثمان  
رئيس قسم  
إدارة مراقبة استخدام الأراضي والتصحر  
وزارة الزراعة والأحراج

**سوازيلند**

السيد بونغاني سيمون ماسوكو  
عالم تربة تخطيط استخدام الأراضي  
وزارة الزراعة والتعاونيات

السيد سيم تاو كونجو شيكونغو  
وحدة الاتفاقيات  
مديرية الشؤون البيئية  
وزارة البيئة والسياحة

السيد جوزيف هايلوا

قائم بأعمال مدير

وزارة البيئة والسياحة

السيد نيكو دي كليرك

مدير مشروع وضع اليد على الأحراج

مستشار لوزارة البيئة والسياحة

السيد جون ماكغان

منسق التغير المناخي

وزارة البيئة والسياحة

السيد زاك ياسون

مسؤول الخدمة الخارجية

إدارة التنسيق السياسي المتعدد الأطراف

وزارة الخارجية والإعلام والإذاعة

السيد جوهانس ستوني ستينكامب

مدير

مديرية أعمال التوسيع والهندسة

وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية

**هولندا**

الدكتور ريناوت دي هو

إدارة الاستغلال المستدام

للموارد الطبيعية

المركز الزراعي الدولي

**النيجر**

السيد حسان سالي

الأمين التنفيذي

المجلس الوطني لبيئة التنمية المستدامة

مكتب رئيس الوزراء

الدكتور موسى حسان

عضو مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا (أفريقيا)

المعهد الوطني لبحوث الهندسة الزراعية



### السويد

السيدة سوزان ماتسون

سكرتيرة ثانية

السفارة السويدية

### تنزانيا

السيد جورج كافومو

كبير موظفي ادارة البيئة

البرنامج الوطني لمكافحة التصحر

مكتب نائب الرئيس

### توغو

السيد كوفي هونكب

مساعد للنقطة المحورية لاتفاقية

مكافحة التصحر، مديرية حماية النباتات

وزارة البيئة والموارد الحرجية

### تونس

السيد محمد اسماعيلي

الجهة المحورية لاتفاقية مكافحة التصحر

وزارة البيئة والتخطيط الاقليمي

السيد نور الدين كابي

مدير وكبير مهندسي

المديرية العامة للبنى التحتية

وزارة التنمية الاقتصادية

### تركيا

السيد ابراهيم بيروغلو

مهندس أحراج

ادارة الأبحاث والتخطيط

المديرية العامة للأشغال

الهيدروليكية التابعة للدولة

السيدة دليك ديميريل يازجي

مهندسة بيئة

ادارة الأبحاث والتخطيط

المديرية العامة للأشغال

الهيدروليكية التابعة للدولة

### أوغندا

السيد ستيفن موايا

كبير خبراء التبيؤ في مديرية

التوسع الزراعي

وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية

ومصائد الأسماك

### زامبيا

السيدة جورجينا نديكتيا زولو

كبيرة موظفي التخطيط

ادارة التخطيط والمعلومات

وزارة السياحة والبيئة

والموارد الطبيعية

### زمبابوي

السيدة موتسا شاسي

مديرة الموارد الطبيعية

ادارة الموارد الطبيعية

وزارة البيئة والسياحة

مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

والمنظمات ذات الصلة

السيدة تامبا بالدو

نائبة الممثل المقيم، ناميبيا

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

الدكتور جاكى بادوك

الممثل المقيم، ناميبيا

**متطوعو الأمم المتحدة**

السيدة جان أنغلين

اختصاصية للبرنامج

الدكتور غانيو ايياي

مسؤول البرنامج، ناميبيا

**البنك الدولي**

السيد موكتار توري

الأمين التنفيذي

المنطقة الافريقية

**برنامج الغذاء العالمي**

السيدة مارغوت فاندر فيلدن

المسؤولة الاقليمية لتقييم القابلية للتعرض

المكتب الاقليمي لغرب افريقيا

**المنظمة العالمية للأرصاد الجوية**

السيد ممدو ساهو

مسؤول علمي

شعبة الأرصاد الجوية الزراعية

السيدة ميدوري باكستون

مسؤولة برنامج

الوحدة المسؤولة عن البيئة، ناميبيا

السيدة مونكايا غومانداكوي

المنسق الاقليمي لغرب ووسط

افريقيا، بور كينا فاسو

مركز تطوير الأراضي الجافة

السيدة فيريتي نياغا

مديرة البرنامج الاقليمي لشرق

وجنوب افريقيا، كينيا

مركز تطوير الأراضي الجافة

**اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة**

السيد كوامي أوير-غيكبي

مسؤول البيئة والتنمية

**برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)**

الدكتور محمد سيساي

مسؤول البرنامج (اليونيب/مرفق البيئة العالمية)

المكتب الاقليمي لافريقيا، كينيا

**المنظمات الحكومية الدولية****المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا**

السيد بيير راندا

رئيس ادارة البيئة

**اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الدول لمكافحة****الجفاف في منطقة الساحل**

السيد بيرتراند زيدا

رئيس وحدة دعم استراتيجيات

وسياسات ادارة الموارد الطبيعية

السيد خاصوم دبي

مساعد بحوث

البرنامج الزراعي والاجتماعي والاقتصادي

معهد الساحل

**البنك الافريقي للتنمية**

السيد فاسانت جوغو

اختصاصي رئيس في البيئة

والحد من الفقر والتنمية المستدامة

**الاتحاد الافريقي**

السيد ابراهيم دياللو

ادارة شؤون المجتمعات المحلية

الدكتور جوثام موسيمي

القائم بأعمال مدير المكتب

الافريقي للموارد الحيوانية

**اتحاد المغرب العربي**

السيد عبد السلام كلاله

مستشار

(وهو يمثل برنامج التخوم الصحراوية أيضا)

### مرصد الصحراء والساحل

السيد أبوبكر عيسى

مدير البرنامج

### المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي

السيد جوبو مولابو

مدير

قطاع البيئة وادارة الأراضي

البروفيسور بول مارو

اختصاصي في الادارة البيئية

قطاع البيئة وادارة الأراضي

السيد ثابو ميفي

كبير الموظفين الفنيين

وحدة تنسيق قطاع المياه

### المنظمات غير الحكومية

#### بور كينا فاسو

رابطة المتطوعين من أجل التنمية

السيد فلورنت ويدراوغو

#### نيجيريا

الفريق النيجيري للدراسة والاجراءات

البيئة

السيد اينوش أوكابرا

#### السنغال

العمل من أجل تطوير البيئة في العالم الثالث

الدكتور: يوبا سوكونا

#### أوغندا

الحركة النسوية الأوغندية لغرس الأشجار

السيدة روث موييرو

#### زامبيا

التحالف النسوي الزامبي

السيدة ليليان موشوتا

### المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

السيد أمادو مانغان

مدير ادارة الزراعة

والتنمية الريفية

### المنظمة الافريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد

السيد مفتاح يونس

الأمين العام

### الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالبيئة

السيد ماينا كارابا

رئيس ادارة الموارد الطبيعية والطاقة

### المعهد الدولي لبحوث اخاصيل للمناطق المدارية

شبه القاحلة

الدكتور مارك وينسلو

مستشار التنمية الدولية

#### الجزائر

الرابطة المعنية بتدارس التجارة والاجراءات

المتعلقة بالبيئة والتنمية

السيد منير بن شريف

#### الكاميرون

كونفدرالية المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة

والتنمية في افريقيا الوسطى

السيدة جاكلين نيكويوك

#### ناميبيا

المؤسسة الناميبية للبحوث الصحراوية

السيد نيكي غاسيب

السيدة مارغريت غوست فو

السيد بيرتوس كروغر

السيد كارل موتاني أرييب

الدكتورة ماري سيللي

الدكتور الياس شانينغانا

رابطة المرأة الناميبية

السيدة ماريا دا كونسيكا لورنس